الإختصاص القضائى بالمنازعات الخاصة الدولية والأعتراف و التنفيذ الدولى للأحكام الأجنبية

دكتور

صالح جاد المنزلاوى

قسم القانون الدولى الخاص

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

دار الجامعة الجديدة

ق 380

فهرس الموضوعات

المحتـــــــــوى	الصفحة
مقدمة عامة	٧
١- تحديد موقع دراسة الاختصاص القـضائى بالمنازعـات الخاصة الدولية	٧
٢- اصطـلاح الاختصاص القضائى بالمنازعـات الخاصـة الدولية	١٢
٣- الموضوعات التى تعالجها هذه الدراسة	١٧
٤- تقسيـم	١٩
الباب الأول	
الاختصاص القضائى بالمنازعات الخاصة الدولية	٢١
تقسيم	٢١
الفصل الأول	
تحديد ماهية الاختصاص القضائى بالمنازعات الخاصة الدولية	٢٣
المبحث الأول : مفهوم الاختصاص القضائى بالمنازعات الخاصة الدولية	٢٣
المطلب الأول : تعريف الاختصاص القضائى بالمنازعات الخاصة الدولية	٢٣
المطلب الثانى : الاختصاص القضائى الدولى والاختصاص القضائى الداخلى	٢٥
المطلب الثالث : الاختصاص القضائى والاختصاص القانونى	٢٧
أولاً : المبدأ العام : استقلال الاختصاص القضائى عن الاختصاص القانونى	٢٨

المحتـــــــــوى	الصفحة

ثانيًا : مبررات استقلال الاختصاص القضائى عن الاختصاص القانونى ٢٩

ثالثا : الأثر المتبادل بين الاختصاص القضائى والاختـصاص القانونى ٣٢

١- تأثير الاختصاص القضائى على الاختصاص القانونى ٣٢

٢- تأثير الاختصاص القانونىعلى الاختصاص القضائى ٣٥

الصورة الأولى : الاختصاص القانونى يطـرد الاختـصاص القضائى ٣٦

الصورة الثانية : الاختصاص القانونى يجلـب الاختـصاص القضائى ٣٨

المبحث الثانى : طبيعة وسمات قواعد الاختصاص القضائى الدولى ٤١

المطلب الأول : قواعد الاختصاص القضائى الـدولى قواعـد قانونية ملزمة ٤٢

المطلب الثانى : قواعد الاختصاص القضائى الـدولى قواعـد وطنية ٤٢

المطلب الثالث : قواعد الاختصاص القضائى الـدولى قواعـد مادية أو موضوعية ٤٥

المطلب الرابع : قواعد الاختصاص القضائى الـدولى مفـردة الجانب ٤٦

الفصل الثانى

حالات ثبوت الاختصاص بالمنازعات الخاصة الدولية للمحاكم الوطنية ٤٩

تقديـم ٤٩

المحتـــــــــوى	الصفحة
تقسيم	٥٠
المبحث الأول : الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية المبنى على المركز القانونى للمدعى عليه	٥١
تقديم: المركز القانونى للمدعى عليه كضابط لاختصاص المحاكم المصرية.	٥١
المطلب الأول : حالات الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية	٥٣
الحالة الأولى: الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية المبنى على كون المدعى عليه مصرى الجنسية.	٥٣
القاعدة القانونية	٥٣
أولاً : شروط اختصاص المحاكم المصرية :	٥٣
ثانيا : مبررات اختصاص المحاكم المصرية	٥٦
ثالثًا : أثر ازدواج أو تعدد جنسية المدعى عليه على منح الاختصاص للمحاكم المصرية	٥٩
رابعًا: أثر انعدام جنسية المدعى عليه على منح الاختصاص للمحاكم المصرية	٦١
خامسًا : أثر فقد الجنسية على منح الاختصاص للمحاكم المصرية :	٦٢
سادسًا: مدى ملائمة إعمال الجنسية كضابط للاختصاص القضائى الدولى فى مجال التعاقد عبر الإنترنت	٦٣
الحالة الثانية : الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية المعقود على كون المدعى عليه أجنبيًا متوطنًا أو مقيمًا فى مصر.	٦٦
القاعدة القانونية	٦٦
أولاً : ملاحظات على القاعدة القانونية	٦٦
ثانيًا : مبررات اختصاص المحاكم المصرية	٦٧

المحتـــــــــوى	الصفحة

ثالثاً : نطاق تطبيق قاعدة الاختصاص المبنيـــة علـــى كـــون المدعى عليه أجنبى متوطن أو مقيم فى مصر ٦٩

١- النطاق الشخصى لتطبيق القاعدة ٦٩

٢- النطاق الموضوعى لتطبيق القاعدة ٧٢

٣- النطاق المكانى لتطبيق القاعدة ٧٣

المطلب الثانى : عدم اختصاص المحاكم المصرية بالـــدعاوى العقارية المتعلقة بعقار واقع فى الخارج. ٩٦

أولاً : تقرير الاستثناء ومبرراته ٩٦

ثانيًا : شروط الاستثناء ٩٨

المبحث الثانى : الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية لقائم على نوع الدعوى ١٠٠

المطلب الأول : الاختـــصاص الـــدولى للمحـــاكم المـــصرية بالدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية بصفة عامة. ١٠١

القاعدة القانونية ١٠١

ملاحظات على القاعدة القانونية ١٠١

المطلب الثانى : الاختـــصاص الـــدولى للمحـــاكم المـــصرية بالدعاوى المتعلقـــة بمـــسائل الأحـــوال الشخـــصية والمقيدة بنوع الدعوى. ١٠٥

أولاً : الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة بالزواج. ١٠٦

ثانيًا : الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة بطلب نفقة للأم أو للزوجة أو للصغير ١١١

المحتـــــــــوى	الصفحة

ثالثًا : الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة بالنسب والولاية على النفس ١١٥

رابعًا : الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة بمسائل الولاية على المال ١١٧

خامسًا : الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة بالإرث والتركات ١١٩

المبحث الثالث : الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية القائم على اتصال عناصر المنازعة الموضوعية بالإقليم المصرى ١٢٧

القاعدة القانونية ١٢٧

ملاحظات على القاعدة القانونية ١٢٧

المطلب الأول : الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة بمال موجود فى مصر ١٢٨

المطلب الثانى : الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجبًا تنفيذه فى مصر ١٢٩

الفرض الأول : الدعاوى المتعلقة بالتزام عقدى. ١٢٩

الفرض الثانى : الدعاوى المتعلقة بالتزام غير عقدى. ١٤٤

المطلب الثالث : الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة بإفلاس أشهر فيها ١٤٥

المبحث الرابع : الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية المبنى على فن تنظيم الخصومة وحسن أداء العدالة ١٤٦

المطلب الأول : الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية بالدعاوى المرتبطة ١٤٧

المحتـــــــــوى	الصفحة
القاعدة القانونية	١٤٧
أولاً – مجال اختصاص المحاكم المصرية	١٤٧
ثانيًا : حالات ثبوت الاختصاص للمحاكم المصرية بالـدعاوى المرتبطة	١٤٩
الحالة الأولى : اختصاص المحاكم المصرية بالمسائل الأولية	١٤٩
الحالة الثانية : اختصاص المحاكم المصرية بالطلبات العارضة	١٥٢
الحالة الثالثة : اختصاص المحاكم المصرية بالطلبات المرتبطة	١٥٤
المطلب الثانى : الاختـصاص الـدولى للمحـاكم المـصرية بالإجراءات الوقتية والإجراءات التحفظية	١٥٧
القاعدة القانونية	١٥٧
المبحث الخامس : الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية القائم على الخضوع الاختيارى	١٥٩
القاعدة القانونية	١٥٩
المطلب الأول : نطاق قاعدة الخضوع الاختيارى	١٦٠
المطلب الثانى : شروط الخضوع الاختيارى	١٦١
الشرط الأول : ألا تكون المحاكم المصرية مختـصة أصـلاً بنظر النزاع	١٦١
الشرط الثانى : قبول الخضوع لولاية القضاء المصرى	١٦٣
الشرط الثالث : أن يكون القبول جاليًا للاختصاص	١٦٥
المطلب الثالث : القانون واجـب التطبيـق علـى الخـضوع الاختيارى	١٧٠
أولاً : القانون الذى يحكم شروط صحة الخضوع الاختيارى	١٧١

المحتـــــــــوى	الصفحة
ثانيًا : القانون الذى يحكم الآثـــار التـــى يرتبهـــا الخـــضوع الاختيارى	١٧٢
المبحث السادس : الوقت التى يعتد فيه بتوافر ضابط الاختصاص	١٧٣
خلاصة الباب الأول	١٧٨
الباب الثانى	
الاعتراف والتنفيذ الدولى للأحكام والأوامر الأجنبية	١٧٩
جوهر المشكلة	١٧٩
تقسيم	١٨١
الفصل الأول	
القوة التنفيذية للأحكام الأجنبية	١٨٣
المبحث الأول : ماهية الحكم الأجنبى	١٨٣
المطلب الأول : تحديد معنى الحكم فى مجال تنفيـــذ الأحكـــام الأجنبية	١٨٣
المطلب الثانى : معايير تحديد الصفة الأجنبية للحكم	١٨٨
المطلب الثالث : موضوعات الأحكام الأجنبية القابلة للتنفيذ	١٨٩
المبحث الثانى : الأنظمة السائدة فى مجال تنفيذ الأحكام الأجنبية	١٩٢
المطلب الأول : نظام الدعوى الجديدة	١٩٣
المطلب الثانى : نظام الأمر بالتنفيذ	١٩٤
أولاً – نظام المراجعة الموضوعية	١٩٥
ثانيًا – نظام المراقبة	١٩٦
ثالثًا – موقف المشرع المصرى	١٩٧
المبحث الثانى : شروط الاعتراف والتنفيذ الجبرى للأحكام والأوامر الأجنبية فى جمهورية مصر العربية	١٩٨

المحتـــــــوى	الصفحة

المطلب الأول : اشتراط المعاملة بالمثل لتنفيذ الأحكام الأجنبية في مصر ١٩٩

القاعدة القانونية ١٩٩

أولاً – مضمون شرط المعاملة بالمثل فى مجال تنفيذ الأحكام الأجنبية : ١٩٩

ثانيًا : حدود سلطة القضاء المصرى فيما يتعلق بإعمال شرط المعاملة بالمثل ٢٠٠

ثالثًا – مجال إعمال شرط المعاملة بالمثل ٢٠١

رابعًا – الصور التى يتحقق بها شرط المعاملة بالمثل ٢٠٣

خامسًا – تقدير شرط المعاملة بالمثل ٢٠٤

المطلب الثانى : الشروط المكونة للحد الأدنى فى رقابة الحكم الأجنبى ٢٠٦

القاعدة القانونية ٢٠٦

الشرط الأول : صدور الحكم أو الأمر الأجنبى من هيئة قضائية مختصة. ٢٠٦

الشرط الثانى : عدم اختصاص المحاكم المصرية بالمنازعة التى صدر فيها الحكم أو الأمر الأجنبى ٢١١

الشرط الثالث : صحة الإجراءات القضائية المتبعة فى إصدار الحكم أو الأمر الأجنبى ٢١٤

الشرط الرابع : حيازة الحكم أو الأمر الأجنبى لقوة الأمر المقضى به ٢١٦

الشرط الخامس : عدم تعارض الحكم الأجنبى مع حكم أو أمر سبق صدوره من المحاكم المصرية ٢١٨

المحتـــــــــوى	الصفحة
الشرط السادس : عدم تعارض الحكم أو الأمر الأجنبـــى مـــع النظام العام أو الآداب فى مصر	٢٢٢
أولاً : مضمون فكرة الدفع بالنظام العام	٢٢٣
ثانيًا : إعمال الدفع بالنظام العام	٢٢٥
المبحث الرابع : إجراءات طلب الأمر بالتنفيذ	٢٢٦
المطلب الأول : دعوى الأمر بالتنفيذ	٢٢٧
القاعدة القانونية	٢٢٧
المطلب الثانى : ضمانات تنفيذ الأحكام الأجنبية	٢٣٠
الملاحـــق	٢٣٣
قائمة المراجع	٢٨٩
فهرس الموضوعات	٢٩٥